العلاقة بين التنمية السياحية وسعر الصرف والنمو الاقتصادى دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتى (VAR)

د. نشوى محمد عبد ربه * **د. فاروق فتحى السيد الجزار ****

* **د. نشوى محمد عبد ربه:** قسم الاقتصاد والمالية بكلية التجارة جامعة طنطا ، وأهم الاهتمامات البحثية التنمية والتخطيط والمشاكل الاقتصادية والمالية العامة والاقتصاد الاسلامى..

Email:

** **د. فاروق فتحى الجزار:** قسم الاقتصاد والمالية بكلية التجارة جامعة طنطا ، وأهم الاهتمامات البحثية التنمية والتخطيط والمشاكل الاقتصادية والمالية العامة.

Email:

ملخص البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التنمية السياحية وسعر الصرف والنمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠الى ٢٠١٧ بإستخدام نماذج الانحدار الذاتى (VAR) بالإضافة إلى إختبارات جذر الوحدة وإختبار السببية لجرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات السياحية بفترة إبطاء واحدة والنمو الإقتصادي، وكذلك هناك علاقة طردية بين سعر الصرف بفترة إبطاء واحدة والنمو الاقتصادي في مصر وتوصلت الدراسة أيضا الى أن التنمية السياحية مسبب للنمو الاقتصادى في مصر.

Abstract

This study aims to determining the relationship between tourism development, exchange rate and economic growth in Egypt during the period from 1990 to 2017 using Vector Autoregressive model (VAR) in addition to the unit root tests and the Granger causality test. The study found that there is a positive relationship between Tourism revenues in one lag and economic growth. There is also a positive relationship between the exchange rate in one lag and economic growth in Egypt. The study also concluded that tourism development is causing economic growth in Egypt.

مقدمة :

شهدت السياحة توسعا لم يسبق له مثيل في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية ، وأصبح قطاع السياحة واحد من الدوافع الرئيسية للتقدم الإقتصادى والإجتماعى (Stauvermann, et.al .2016)، عرفت السياحة بإسم "صناعة شروق الشمس" و "الصناعة بدون دخان"، ومن خلال التطوير المستمر والتوسع فى جذب السائحين أصبحت السياحة واحدة من أكبر الاقتصادات نموا فى العالم ووفقا لتقرير السياحة العالمية (World Tourism Economic (Trends Report (2017) وصل عدد السائحين الدوليين إلى رقم قياسى بلغ ١٠ مليار عام ٢٠١٦ ، مما يدل على زيادة قدرها ٤.٨ % عن عام ٢٠١٥ ووصلت عائدات السياحة العالمية ٥ تريليون و١٧٠ مليار دولار فى عام ٢٠١٦ ، مما يدل على زيادة قدرها ٣.٦% مقارنة بعام ٢٠١٥ ، وما يعادل ٧% من الناتج المحلي العالمي (GAO,et.al.2018).

وهناك الكثير من الجدل في الأدبيات حول ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين تنمية السياحة (عادة ما يتم قياسها من خلال الوافدين أو إيرادات السياحة) والنمو الاقتصادى، وعلى المتسوى النظرى فإن هناك العديد من الأثار الإيجابية للسياحة على الاقتصاد الكلى حيث تمثل السياحة الوافدة والنفقات المرتبطة بها حافزا للاستهلاك يؤدى بدورة إلى زيادة الإنتاج المحلي وبالتالى إلى التوظف كما أنها مصدر لجلب النقد الأجنبي إلى البلاد مما يعني أن التنمية السياحية عاملا محددا للنمو الاقتصادى، وذلك لأن السياحة بالإضافة إلى مساهمتها المباشرة في ميزان المدفوعات فإن تطويرها يحفز العديد من القطاعات في الإقتصاد (مثل خدمات النقل والأغذية والمشروبات والترفية والتسلية)، مما يساهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادى (Vita and Kyaw.2017)، ولكن قد يترتب على السياحة بعض الأثار السلبية فقد تؤدي إلى تدهور في البيئة وفقدان بعض الموارد الطبيعية وتلوث البيئة وخاصة عندما يكون عدد السائحين في بعض الأماكن كبيرة جدا مع عدم توفر الإمكانيات المتاحة لتقديم الخدمات لهم (Citok.2018) .

وتعتمد السياحة الدولية إعتمادا كبيرا على أنظمة سعر الصرف (Boshkov.et,al.2018)، فعل سبيل المثال عندما تنخفض قيمة عملة الجهة المضيفة يكون لدى السائحين المزيد من الأموال التى يمكن إنفاقها وبالتالى يترتب على ذلك زيادة مدة الإقامة وزيادة الإنفاق (GAO,et.al.2018) .

وتعتبر مصر واحدة من أفضل الوجهات السياحية في منطقة الشرق الأوسط لذلك فإن الأهتمام بالسياحة يؤدى إلى المساهمة فى النمو الاقتصادى، ولكن نجد أن التقلبات في أسعار الصرف في مصر قد يكون لها العديد من الأثار على التنمية السياحية.

مشكلة البحث :

إن السياحة أصبحت نشاطاً إقتصادياً مهماً للعديد من الدول النامية، لما توفره من عملات أجنبية تساهم فى تمويل العديد من الواردات، ونجد أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل كبير على السياحة، لذلك تعد قضية الأهتمام بتعظيم النشاط السياحي في مصر من القضايا الرئيسية التي يجب الاهتمام بها ودراستها ودراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي، وكذلك علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي، ودراسة العلاقات المتداخلة بينهم ويمكن تلخيص مشكلة البحث فى السؤال التالى هل هناك علاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادى؟ وهل هناك علاقة بين الايرادات السياحية والنمو الاقتصادى وهل السياحة مسبب من مسببات النمو فى مصر؟.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى إختبار فرضية النمو الذي تقوده السياحة، وكذلك محاولة توضيح التغيرات في سعر الصرف خلال الفترات السابقة وأثارها على النمو الاقتصادي.

فروض البحث :

يهدف البحث إلى التحقق من صحة الفروض التالية

١- توجد علاقة طردية بين الإيرادات السياحية والنمو الاقتصادي.

٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

٣- إختبار فرضية النمو الذى تقوده السياحة.

منهج البحث :

يعتمد البحث على منهج تحليلى يتضمن أكثر من أسلوب :فنستخدم الأسلوب الوصفى فى توصيف السياحة وتقلبات سعر الصرف فى مصر أثناء فترة الدراسة، إلى جانب التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات الاقتصادية الممثلة فى السلاسل الزمنية Time Series للمتغيرات محل الدراسة.

خطة البحث :

يتكون البحث من سبعة أجزاء

الجزء الاول: المقدمة كما سبق عرضها.

الجزء الثانى: الدراسات السابقة عن العلاقة بين السياحة وسعر الصرف والعلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي.

الجزء الثالث: الإطار النظري ويتكون من الاقسام التالية

القسم الاول: السياحة في مصر.

القسم الثانى: تطورات سعر الصرف في مصر.

القسم الثالث: الاشكال البيانية التى توضح مدى التطور في الايرادات السياحية وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٧).

الجزء الرابع: النموذج القياسي المستخدم فى تحليل للعلاقة بين السياحة وسعر الصرف والنمو الاقتصادي.

الجزء الخامس: النتائج والتوصيات.

الجزء السادس: المراجع.

الدراسات السابقة :

أولا : الدراسات السابقة للعلاقة بين السياحة وسعر الصرف :

١- دراسة (GAO et al., 2018):

تبحث هذه الدراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف والسياحة في الصين وذلك بإستخدام Granger-Causality test and Sub-Sample rolling Window-Causality estimation خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ - إختبار السببية (Sample Causality test) يظهر وجود علاقة سببيه بين سعر الصرف وعددالسائحين القادمين إلى الصين.

٢ - إختبار إستقرار المعلمة(Parameter Stability testThe) يظهر أن العلاقة غير مستقرة بين سعر الصرف والسائحين.

٣ - وأثبتت الدراسة عدم إمكانية الاعتماد على إختبارات السببية، لذلك إستخدمت (Time-Varying rolling Window) وتوصلت هذه الطريقة إلى وجود علاقة أحادية السببية من سعر الصرف إلى التغيرات فى عدد السائحين في الصين.

٢- دراسة (Nduka, 2018):

قامت هذه الدراسة على فكرة توضح كيفية تفاعل سعر الصرف مع السياحة للتأثير على النمو الاقتصادى في نيجيريا. أو على فكرة النمو الذى تقوده السياحة عبر سعر الصرف من خلال الإستفادة من إنخفاض Naira (العملة فى نيجيريا) وإستخدمت الدراسة الإختبارات الآتية: (Bounds testing for Cointegration-The critical values and approximate P-values) وذلك خلال الفترة (١٩٦١-٢٠١٧).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ - أن سعر الصرف يلعب دوراً حاسماً في إختيار الوجهة السياحية.

٢ - أن سعر الصرف عندما يؤثر بشكل إيجابى على السياحة فإن ذلك ينعكس إيجابياً على معدل النمو الاقتصادى في نيجيريا.

٣ - أن انخفاض النايرا (Naira) العملة في نيجيريا مقارنة بالدولار الأمريكى يزيد من معدلات النمو فى نيجيريا.

٣- دراسة (Citak, 2018):

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين سعر الصرف وتجارة السياحة في تركيا خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٦). من خلال تطبيق نموذج (Vector autoregression models VAR).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ - لا توجد علاقة تكامل على المدى الطويل بين المتغيرات.

٢ - توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وواردات الدولة من السياحة.

٣ - إستجابة الميزان التجارى للتغيرات في سعر الصرف خلال فترة الدراسة سلبية وهامة.

٤- دراسة (Akay et al., 2017):

تبحث هذه الدراسة في آثار سعر الصرف والدخل على الميزان التجارى السياحى التركى خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠١١). وذلك خلال المدى الطويل بإستخدام Lehausen's Maximum Likelihood technique وفي المدى القصير باستخدام (Error Correction Model).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – أن الدخل هو المتغير الأكثر تأثيراً على الميزان التجاري السياحي في تركيا فى المدى الطويل.

٢ – أن سعر الصرف والدخل الأجنبى يؤثران إيجابياً على الميزان التجاري السياحي في تركيا في المدى الطويل، بينما يؤثر الدخل المحلي تأثيراً سلبياً.

٣ – في المدى القصير الدخل المحلي هو الوحيد المؤثر في الميزان التجاري السياحي في تركيا.

٥- دراسة (Ongan et al., 2017):

تبحث هذه الدراسة في قياس آثار سعر الصرف والدخل على السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا وإيطاليا وأسبانيا والسويد وذلك خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٥). ولتحليل التكامل المشترك تم تطبيق الاختبارات التالية: Panel Co-integration analysis under the cross – Sectional dependence CCD test and common correlated effects (CCE).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – أن معظم السياح الذين يزورون الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حساسية للتغيرات في سعر الصرف من التغيرات فى الناتج المحلي الإجمالي.

٢ – يستجيب السياح الفرنسيون بشكل كبير للتغيرات فى الناتج المحلي الإجمالي، بينما يستجيب السياح البريطانيين للتغيرات فى سعر الصرف الحقيقي.

٣ – أن المملكة المتحدة لديها أعلى إستجابة لسعر الصرف الحقيقي.

٦- دراسة (Song Bae et al., 2017):

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير الطلب على السياحة الأجنبية في كوريا وذلك من خلال تقدير طلب ٤ دول وهى: الولايات المتحدة والصين واليابان وهونج كونج وذلك بإستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، أسعار المستهلكين، سعر الصرف، وأثر كل هذه المؤشرات على عدد السائحين في كوريا وذلك خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٤).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف لهما تأثير كبيراً إحصائياً على الطلب على السياحة في كوريا.

٢ – أن السياحة تزداد عندما يكون الدخل الاقتصادى للبلد مرتفع وسعر الصرف مناسباً.

٣ – أن مؤشر أسعار المستهلكين لا يظهر تأثيراً إحصائياً كبيراً على الطلب على السياحة في كوريا خلال فترة الدراسة.

٧- دراسة (Wahba and Elanami, 2017):

الهدف من الدراسة هو تحديد تأثير تقلبات أسعار الصرف على حجم السياحة في مصر وذلك بطريقتين:

الأولى: دراسة استطلاعية عن السائحين القادمين من بعض المناطق في مصر مثل الأقصر وأسوان وجنوب سيناء وذلك بإختيار عينة عشوائية من ٤٠٠ سائح من (ألمانيا، أوكرانيا، بريطانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، الصين، روسيا، السعودية).

الثانية: إستخدام سلسلة زمنية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦). وذلك من خلال اختبار Dickey-Fuller، Watson، Durbin.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – فى الدراسة الاستكشافية وجد الباحث أن ٥٢% من عدد السائحين وافقوا على أن التغيرات فى أسعار الصرف تؤثر على إختياراتهم بينما يرى ٤٨% من السائحين أن قرارات السياحة تتحدد بعدد من العوامل مثل (الناتج المحلي، الأسعار النسبية).

٢ – أن التغيرات في سعر الصرف تفسر ٣٢% من التغيرات فى عدد الليالى التى يقضيها السائحين في مصر.

٣ – لا يوجد تأثير كبير لتغيرات أسعار الصرف على الإنفاق السياحي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦).

٨- دراسة (Peace et al., 2016):

تبحث هذه الدراسة في آثار تقلبات أسعار الصرف على ناتج قطاع السياحة فى نيجيريا خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٥). وذلك بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وإختبار السببية Granger ومنهج التكامل المشترك وذلك للتأكد من هذه العلاقة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – أن تغيرات (تقلبات) أسعار الصرف لها تأثيراً سلبياً كبيراً على قطاع السياحة في نيجيريا.

٢ – أن التقلبات المتزايدة لأسعار الصرف تقلل من مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

٣ – وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة قطاع السياحة فى التوظيف.

٤ – وجود علاقة سببيه أحادية الاتجاه بين سعر الصرف الحقيقي الفعلى وعدد السائحين.

٩- **دراسة (Stauvermann et al., 2016):**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين السياحة وسعر الصرف والنمو الاقتصادى وذلك في سيريلانكا خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٤). وذلك بالطرق التالية (Solow and ARDL) وبإستخدام حسابات (Bai and Person)

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – وجود إرتباط على المدى الطويل بين إيرادات السياحة (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) وسعر الصرف، رأس المال لكل عامل، مخرجات كل عامل.

٢ – وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من السياحة إلى إنتاجية (مخرجات) Output لكل عامل.

٣ – وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى الناتج لكل عامل ورأس المال لكل عامل.

٤ – السياحة لها تأثيراً إيجابياً فى المدى القصير والمدى الطويل على معدلات النمو الاقتصادى في سيريلانكا.

١٠- **دراسة (Thompson and Thompson, 2010):**

تقوم هذه الدراسة بتوضيح آثار تغيير سعر الصرف والتحول إلى اليورو فى اليونان وآثار ذلك على إيرادات السياحة خلال الفترة (١٩٧٤ – ٢٠٠٦) بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – كان لتبديل العملة إلى اليورو تأثيراً إيجابياً على إيرادات السياحة في اليونان.

٢ – سعر الصرف المرن يرفع عائدات السياحة.

ثانيا: الدراسات السابقة للعلاقة بين السياحة والنمو :

١- دراسة (Tang and Qzlurk, 2017):

تحاول هذه الدراسة تحليل دور السياحة في النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٨٢ – ٢٠١١).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – توجد علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين السياحة والنمو الاقتصادي.

٢ – أن السياحة تشرح معظم التغيرات في النمو الاقتصادى في مصر وذلك في المدى الطويل.

٣ – أن فرضية النمو بقيادة السياحة صالحة وأن التوسع السياحى من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادى على المدى الطويل في مصر.

٢- دراسة (شكرى و رشيد، ٢٠١٦):

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادى والسياحة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٤). وذلك على المدى طويل الأجل بإستخدام نموذج التكامل المشترك واختبار السببية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – وجود علاقة سببية أحادية من الاقتصاد السياحى إلى النمو الاقتصادى.

٢ – تأكيد فرضية النمو الذى تقوده السياحة وذلك في الجزائر خلال فترة الدراسة (١٩٩٥ – ٢٠١٤).

٣- دراسة (Omri et al., 2015):

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كان إستهلاك السياحة والسياحة الدولية وجودة البيئة والاستقرار السياسى كلاً منهم يؤثر على النمو الاقتصادى، وذلك في ١٨ دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١١). وذلك بإستخدام The Static (Pals, FE and RE) and dynamic (Diff – GMM and SyS – GMM) Panel data.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – أن الزيادة في إستهلاك النفط ووصول السائحين الدوليين (الأجانب) إلى البلاد هما المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادى في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢ – وجود النمو الذى يقوده الطاقة والنمو الذى تقوده السياحة.

٣ – أن النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتفاعل سلباً مع التدهور البيئى وعدم الاستقرار السياسى.

٤– دراسة (Phiri, 2015):

تقوم هذه الدراسة على توضيح العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٤). وذلك بإستخدام كل من التحليل الخطى (Engle and Granger (1987) Linear Cointegration framework) وتحليل غير خطى (nonlinear Cointegration framework of Enders and Granger (1998).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – في ظل النموذج الخطي فإن النتائج تدعم فرضية النمو بقيادة السياحة وذلك بإستخدام إيرادات السياحة.

٢ – فى ظل النموذج غير الخطي فإن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي.

٥– دراسة (Antonakakis et al., 2015):

تقوم هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين نمو السياحة والنمو الاقتصادي في ١٠ دول أوروبية على أساس بيانات شهرية خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٢). وذلك باستخدام (Newly introduced spillover index approach).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – علاقة نمو السياحة ونمو الاقتصاد ليست مستقرة في جميع الأوقات.

٢ – تتغير العلاقة بمرور الوقت بين نمو السياحة ونمو الاقتصاد ويرجع ذلك إلى الأحداث الاقتصادية في نفس البلد حيث يمكن أن تمر نفس الدولة بمرحلة النمو الاقتصادى الذى تقوده السياحة أو نمو السياحة المدفوع بالاقتصاد.

٣ – أن الركود الكبير لعام ٢٠٠٧ وديون منطقة اليورو هذه الأحداث الاقتصادية كان لها تأثيراً كبيراً على العلاقة بين قطاع السياحة والنمو الاقتصادي في كل من قبرص واليونان والبرتغال وأسبانيا وهى الدول الأوروبية التى شهدت أكبر انكماش اقتصادي عام ٢٠٠٩.

٦- دراسة (Tang and Abosedra, 2014):

تقوم هذه الدراسة باستخدام بيانات ٢٤ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وذلك لدراسة آثار كل من السياحة واستهلاك الطاقة وعدم الاستقرار السياسى على النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٩). وذلك باستخدام (The Dynamic generalized method of moments (GMM) estimator).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – أن إستهلاك الطاقة والسياحة تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

٢ – أن عدم الإستقرار السياسى يعوق عملية النمو الاقتصادي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط.

٧- دراسة (عليوة، ٢٠١٤):

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياحة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٨٣ – ٢٠٠٩). وذلك بإستخدام المتغيرات الاقتصادية التالية (الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، حجم العمالة، إيرادات السياحة).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – وجود علاقة ذات أثر معنوى وهى علاقة طردية بين المتحصلات من إيرادات السياحة والناتج المحلي الإجمالي.

٢ – وجود علاقة طردية بين نمو القطاع السياحي وزيادة الفرص المتاحة للعمالة في العديد من المجالات بالنشاط السياحي.

٨- دراسة (Arslanturk and Atan, 2012):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين معدلات النمو وإيرادات النقد الأجنبى والسياحة وذلك في تركيا خلال الفترة (١٩٨٧ – ٢٠٠٩). وذلك بإستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ – وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من إيرادات السياحة إلى النمو الاقتصادي.

٢ – تدعم هذه الدراسة فرضية النمو بقيادة السياحة.

الخلاصة من الدراسات السابقة:

مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة في معظم الدول قامت بدراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياحة أو العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، ولكن هذه الدراسة هى الأولى في مصر التى تتحقق فى إختبار فرضية النمو الذى تقوده السياحة مع إختبار أثر التغيرات فى سعر الصرف على النمو الاقتصادي فى نفس النموذج القياسى وذلك خلال فترة زمنية حديثة (١٩٩٠ – ٢٠١٧).

السياحه فى مصر :

السياحة فى مصر لها دور هام في الاقتصاد المصري حيث أن تنمية السياحة تساهم بدور كبير فى التنمية الاقتصادية. وبالتالى فإن مصر تهتم بالتنمية السياحية وعلى أستعداد لدعمها بأستثمارات كثيرة لأنها تعتبر مصدرا رئيسيا للإيرادات، ويؤثر الإنفاق السياحى تأثيراً كبيراً على الدخل والعمالة وميزان المدفوعات والبيئة والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار (Peace,et al 2016.)، وفقا لمنظمة السياحة العالمية كان عدد السياح الوافدين إلى مصر عام ٢٠٠٤ حوالى ٨.١ مليون وساهمت بنحو ٦.٣ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي. وفى عام ٢٠١٠ تضاعف عدد السياح الوافدين إلى مصر إلى ١٤.٧٣ مليون، وزادت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣.٦٣ مليار دولار، وكذلك ساهمت السياحة في زيادة فرص العمل بمصر في مجال السياحة إلى ١.٧٤٤ مليون عامل (Faragalla.2017)، ولكن مع تدهور الوضع السياسى في مصر عام ٢٠١٣ أدى ذلك إلى إنخفاض عدد السياح إلى مصر وبالتالى إنخفضت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفى عام ٢٠١٤ بلغ عدد السياح في مصر حوالى ٩.٦ مليون سائح أى إنخفضت بنسبة ٣٠% عن عام ٢٠١٠، وبلغت مساهمة إيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي حوالى ٧.٩ مليار دولار أى أن مصر خسرت حوالى ٥.٧ مليار دولار نتيجة للإضطرابات السياسية والاقتصادية(Radwan.2017).

وقد أظهر المنتدى الاقتصادى العالمى ((World Economic Fourm (WFE) أن مصر في المرتبة ٨٣ من أصل ١٤١ دولة في التصنيف العالمى في قائمة الوجهات العالمية الجذابة، وأن مصر تحتل المرتبة العاشر إقليمياً (في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وذلك في عام ٢٠١٤ /٢٠١٥ .وهذا يعني تراجع ترتيب مصر في السياحة (Nasr.2016).

وللتعامل مع أزمة السياحة وافقت السلطات المصرية على تخصيص ٥ مليار دولار لدعم قطاع السياحة، وبدأت في العديد من الحملات لدعم السياحة الداخلية (Ramzy.2015)، ويرى العديد أن النمو السياحى في مصر يمكن أن يساهم فى النمو الاقتصادي وذلك من خلال توفير فرص العمل والعملات الأجنبية وتطوير البنية التحتية لتحقيق التنمية الاقتصادية (Tang and Qzturk.2017) .

سعر الصرف:

إن تحديد نظام سعر الصرف هو عامل أساسى للإستقرار الاقتصادى لكل البلدان ، سواء كان نظام سعر الصرف ثابت أو مرن فكلا منهما لدية إيجابيات وسلبيات . نظام سعر الصرف الثابت يقلل من تكلفة المعاملات ويقلل من مخاطر الاستثمار والتجارة كما يقلل من مخاطر المضاربة ، ونظام سعر الصرف المرن لدية القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية ويعيد التوارزن إلى ميزان المدفوعات وكذلك لا تحتاج الحكومة إلى الأحتفاظ بإحتياطيات كبيرة من العملة الأجنبية (Elsherif.2016).

إن إختيار نظام سعر الصرف هو جانب هام لضمان القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي للدولة .

تطورات سعر الصرف فى مصر :

- خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٠ إتبعت مصر نظام سعر الصرف الثابت ولكن قابل للتعديل أمام الدولار كما بدأت الحكومة في الحد من القيود المفروضه على سعر الصرف .
- في عام ١٩٩١ بدأت مصر بالاتفاق على عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي وفي ذلك الوقت وافقت مصر على تعديل سياسة سعر الصرف من سعر الصرف الثابت إلى تعويم سعر الصرف ولكن يتحكم فية ويسيطر علية البنك المركزى. ونتيجة لذلك إنخفضت قيمة الجنيه المصرى بنسبة ١٠٠% من ١.٥٥ جنيه مصرى لكل دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣.١٣ جنيه مصرى لكل دولار فى عام ١٩٩١، ثم أصبح سعر الصرف ثابت عند حوالى ٣.٣٧ جنيه مصرى لكل دولار أمريكى وذلك حتى عام ٢٠٠٠ (Badr and Elkhadrawi .2018)، وعلى العكس من ذلك أرتفعت إحتياطيات النقد الأجنبى فى البنك المركزى من ١٠.٥ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ (Elsherif.2016).
- في بداية عام ١٩٩٨ واجه الاقتصاد المصرى ثلاث صدمات داخلية وخارجية لها ضرر كبير على جميع أنحاء العالم، وهى إنخفاض في أسعار النفط وأثارها السلبية على الحساب الجارى

والأزمة المالية في شرق أسيا فى منتصف عام ١٩٩٧ وهجوم الأقصر الإرهابى الذى أثر سلباً على قطاع السياحة في مصر، فقد إنخفضت إحتياطيات النقد الأجنبى لتصل إلى ١٣.٩مليار دولار عام ٢٠٠١ .

- في سبتمبر ٢٠٠١ ونتيجة للعمل الإرهابى ضد الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرة على الاقتصاد المصري وخاصة في مجال السياحة، وقد إنخفضت قيمة الجنيه بنسبة ٣٠% من ٣.٤٧ جنيه مصرى لكل دولار إلى ٤.٤٩ جنيه مصرى لكل دولار وذلك عام ٢٠٠٢، وكان سعر الصرف ثابت في هذا الوقت كانت الصادرات السلعية قيمتها حوالى ٦ مليار دولار في مقابل أن الواردات كانت قيمتها ١٤ مليار دولار، وترتب على ذلك زيادة في نشاط السوق السوداء حيث تحولت تعاملات الصرف الأجنبي إليه وذلك بنسبة تتراوح من ٦٠%-٧٠% (الباجورى ,٢٠١٦).
- فى يناير ٢٠٠٣ قامت الدولة بتعويم سعر الصرف وعند ذلك إنخفضت قيمة الجنية بنسبة ١٦% حيث كان ٥.٤ جنيه مصرى مقابل كل دولار وأستمر هذا الإنخفاض حتى ديسمبر ٢٠٠٤ عند سعر صرف بلغ فيه قيمة ٦.٣ جنية مقابل كل دولار، وفي المقابل زادت الإحتياطيات من ١٢.٩ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ١٤.٣ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠٠٤، وخلال هذه الفترة كان البنك المركزى يتدخل للحفاظ على سعر صرف الجنيه المصرى مسقر مقابل الدولار الأمريكى (Elsherif.2016) وذلك عن طريق تعليق الواردات لمدة ثلاثة شهور بإستثناء السلع ذات الأولوية، وبتثبيت سعر صرف ١٥ سلعة أساسية(Badr and Elkhadrawi .2018) .
- في عام ٢٠٠٥ أعلن البنك المركزى عن خطة لمواجهة التضخم بأستخدام بعض أساليب السياسة النقدية فقد أستمر البنك المركزى في زيادة معدلات الفائدة على الودائع في الشهادات حتى وصلت إلى ١٢% وذلك في البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وذلك بزيادة ٢% عن أى عائد مما أدى إلى تجميع ٣ مليار جنيه في ٣ أسابيع (الباجورى ,٢٠١٦) .
- وترتب على هذه الخطوة أثار كبيرة على سعر صرف الجنية المصرى حيث أرتفع مقابل الدولار وأنتقل من ٦.١ جنية مقابل الدولار إلى ٥.٨جنيه مقابل الدولار، وزادت الإحتياطيات النقدية من ١٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٢١.٣ مليار دولار فى يونيو ٢٠٠٦ إلى ٣٣.٦ مليار دولار فى ٢٠١٠ .

- فى يناير ٢٠١١ حدثت ثورة يناير في مصر وترتب عليها حالة من عدم الأستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وإنخفضت قيمة الجنيه من ٥.٩ جنية لكل دولار عام ٢٠١١ إلى ٦.٠٥ جنيه لكل دولار عام ٢٠١٢، وحدث إنخفاض كبير جدا في الإحتياطيات الأجنبية من ٣٢.٦ مليار دولار إلى ١١.٦ مليار دولار فى يناير ٢٠١١(Elsherif.2016)، وإنخفضت صادرات السلع والخدمات بنسبة ٣.٦% وزادت الواردات بنسبة ٢.٥ %، مما ترتب عليه حدوث عجز فى الميزان التجاري بمقدار ١.٤ مليار دولار عام ٢٠١١ وأرتفع إلى ٢ مليار دولار عام ٢٠١٢(Badr and Elkhadrawi .2018).
- يونيو ٢٠١٣ ظل سعر الصرف الرسمى ثابت في مصر لمدة محدودة وذلك نتيجة للدعم الكبير من دول الخليج، وقد إنخفض سعر الصرف الى ٨,٨ جنيه مقابل الدولار فى مارس ٢٠١٦, وكان هناك سعر صرف آخر فى السوق السوداء يقترب من ١٣ جنيه للدولار(الباجورى ,٢٠١٦).
- ١٤ مارس ٢٠١٦ أعلن البنك المركزى عن إتباع نظام سعر صرف أكثر مرونة وذلك فى محاولة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات ومحاولة علاج النقص فى الإحتياطيات الأجنبية، وفي ٣ نوفمبر ٢٠١٦ أعلنت الحكومة عن تعويم سعر الصرف فى محاولة للتقارب بين سعر الصرف في السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي، ونتيجة لذلك إنخفض سعر الصرف من ٨.٧٨ للجنية المصري لكل دولار إلى ١٨ جنية لكل دولار. على الرغم أن ذلك يدعم القدرة التنافسية للصادرات إلا أنه سيزيد من أسعار الواردات من السلع والخدمات (Badr and Elkhadrawi .2018).
- **الاشكال البيانية (من شكل ١ إلى شكل ٤) توضح لنا مدى التطور فى الايرادات السياحية وعدد السائحين وسعر الصرف والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧.**

- يلاحظ من (شكل ١) حجم الإيرادات السياحية في مصر منذ التسعينات من القرن الماضى حيث سجلت الايرادات السياحية ٢.٩٥٤ مليار دولار عام ١٩٩٥، ثم واصلت الأرتفاع حتى وصلت الى ٤.٧٠٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وإستمرت فى الأرتفاع حتى وصلت الى ٨.١٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦، ثم إستمرت فى الارتفاع إلى أن وصلت الى ١٣.٦٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم إنخفضت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى ٦.٨٩٧ مليار دولار عام ٢٠١٥ ويمكن

إرجاع هذا التذبذب فى الايرادات السياحية بين إرتفاع وإنخفاض خلال فترة الدراسة الى إرتباطها بالتغيرات فى سعر الصرف والظروف الاقتصادية والسياسية السائدة خلال نفس الفترة .

- يلاحظ من (شكل ٢) تطور معدل النمو الاقتصادى في مصر منذ التسعينات من القرن الماضى حتى عام ٢٠١٧، حيث سجل ٥.٠٧% عام ١٩٩٠، ثم تذبذب بين أرتفاع وإنخفاض حتى وصل إلى ٧.٠٩% عام ٢٠٠٧، وفى عام ٢٠١١ إنخفض إلى 1.78% إلى أن وصل الى ٤.٢٠% عام ٢٠١٧ ويمكن ارجاع اسباب ارتفاع معدل النمو الاقتصادى فى فترات الارتفاع الى أسباب متعددة من بينها زيادة الاستثمارات المحلية سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام والاستثمارات الاجنبية وإتباع سياسة الاصلاح الاقتصادى وإنتعاش قطاع السياحة أما أسباب إنخفاض النمو فى الناتج فمتعددة ومن بينها الصدمات الخارجية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى وفترات عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى .
- يلاحظ من (شكل ٣) مدى تطور سعر الصرف الرسمى في مصر منذ التسعينات من القرن الماضى إلى عام ٢٠١٧. حيث سجل سعر الصرف فى عام ١٩٩٠ الدولار = ١.٥٥ جنيه مصرى ثم استمر في الثبات بعد ذلك عند مستوى الدولار = ٣.٣٩ جنيه مصرى عدة سنوات إلى أن وصل إلى الدولار= ٦.١٩ جنيه عام ٢٠٠٤، معبرا عن إنخفاض في قيمة العملة المحليه ثم إستمر في فترة استقرار نسبى بتذبذب بسيط حتى عام ٢٠١٣، وبعد ذلك إنخفضت قيمة العملة المحلية حتى وصل سعر الصرف عام ٢٠١٧ الى أن الدولار = ١٧.٧٨ جنيه ويرجع هذا التذبذب فى سعر الصرف بين إرتفاع وإنخفاض الى القرارات الاقتصادية والظروف الاقتصادية المحيطة.
- يلاحظ من (شكل ٤) يوضح تطور عدد السائحين الوافدين إلى داخل الدولة المصرية منذ التسعينات من القرن الماضى الى عام ٢٠١٧. حيث نلاحظ من الشكل تذبذب في معدلات الوصول وإن كان تذبذب بسيط ولكن الاتجاه العام يعبر عن إتجاه صعودى في عدد السائحين الواصلين حيث سجلوا ٢٨٧١٠٠٠ سائح عام ١٩٩٥، وإستمروا في الزيادة إلى أن وصلو إلى ١٠٦١٠٠٠٠ سائح عام ٢٠٠٧، و١٢٢٩٦٠٠٠ عام ٢٠٠٨، ثم وصل إلى رقم تاريخى في مصر عام ٢٠١٠، وسجل عدد السائحين ١٤مليون سائح تقريبا وبعد ذلك إنخفض عدد السائحين حتى وصل الى ٩١٣٩٠٠٠ عام ٢٠١٥ ويمكن إرجاع أسباب زيادة عدد السائحين حتى عام ٢٠١٠ الى الاستقرار السياسى وإنخفاض قيمة العملة المحلية وأسباب الانخفاض بعد

ذلك الى عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى منذ ٢٠١١ حتى الرجوع مرة أخرى الى الاستقرار الامنى والسياسى منذ ٢٠١٤ .

شكل (١) الإيرادات السياحية بالمليار دولار خلال فترة الدراسة

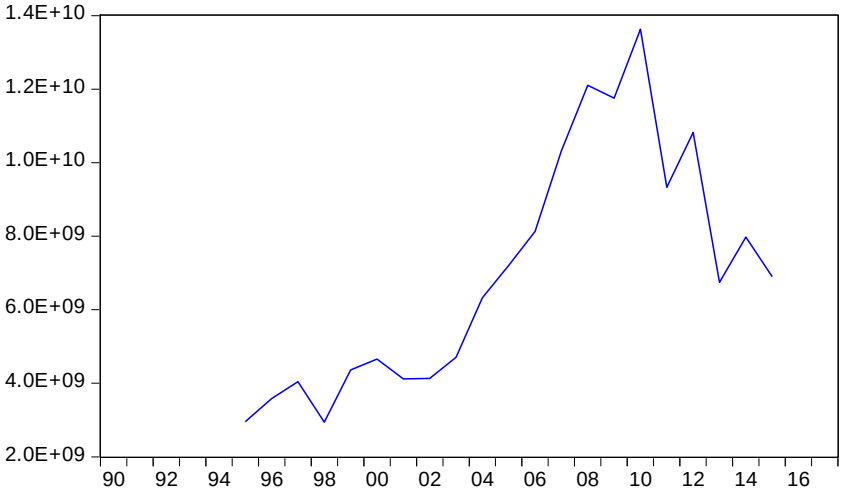

المصدر إعداد الباحثين بإستخدام برنامج eviews9

شكل (٢) معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة

GDP

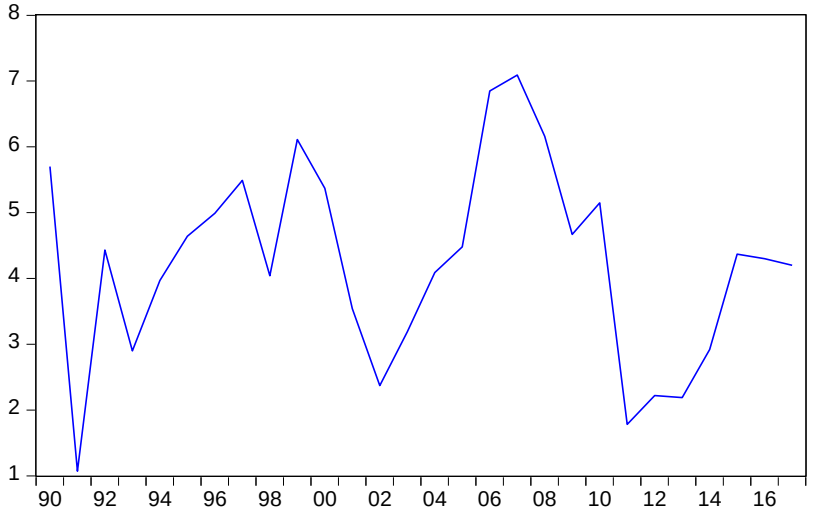

المصدر إعداد الباحثين بإستخدام برنامج eviews9

شكل(٣) تطور سعر الصرف فى مصر

EXRATE

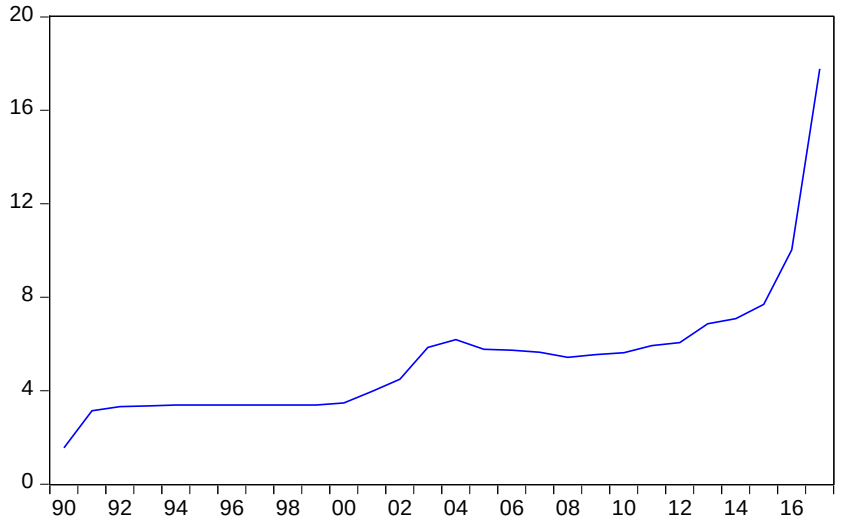

المصدر إعداد الباحثين بإستخدام برنامج eviews9

شكل (٤) تطور عدد السائحين فى مصر خلال فترة الدراسة

INTORNOF

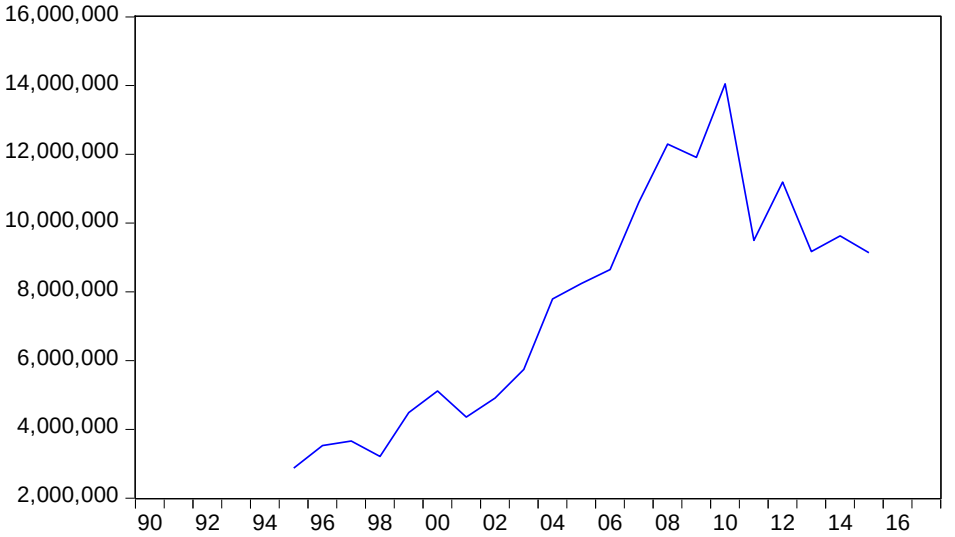

المصدر إعداد الباحثين باستخدام برنامج eviews9

النموذج المستخدم :

أولاً: توصيف النموذج

من إستعراض الدراسات السابقة والنظرية الإقتصادية يمكن صياغة النموذج التطبيقي للبحث كما يلي بإستخدام الصيغة اللوغاريتمية:

$$Ln\ GDPG_t = B_0 + B_1\ Ln\ exrate_t + B_2\ Ln\ tourre_t + E_t \quad (1)$$

حيث أن:

$LnGDPG_t$: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

$Ln\ exrate_t$: اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف.

$Ln\ tourre$: اللوغاريتم الطبيعي للايرادات السياحية.

t : الزمن.

E : الخطأ العشوائى.

ويغطى النموذج الفترة الزمنية من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٧ وتم الحصول على البيانات من (World Development Indirectors, World bank, 2017). والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة السياحة.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

١ - إجراء إختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون البيانات من خلال إجراء إختبار (ADF) لـ(Dickey and Fuller, 1991) وقد جاءت نتيجة الاختبار كما يلي.

جدول رقم (١)

نتائج إختبار ADF بإستخدام Eviews.9

المتغير	إختبار ADF						القرار
	المستوى			الفرق الأول			
	فترات الإبطاء	الإتجاه	إحصائية الاختبار	فترات الإبطاء	الإتجاه	إحصائية الاختبار	
Ln GDP	0	ثابت	- 3.965 (0.0053)	0	ثابت	- 10.441 (0.000)	1 (0)
Ln exrate	0	ثابت	2.708 (1.000)	0	ثابت	- 4.324 (0.002)	1 (1)
Ln tourre	2	ثابت	- 0.7611 (0.814)	1	ثابت	- 4.640 (0.001)	1 (1)

نلاحظ من النتائج السابقة أنه تم رفض الفرض العدمي لكل المتغيرات القائل بوجود جذر الوحدة عند مستوى معنوية ١% عند الفرق الأول مما يعني أنهم متكاملين من الرتبة ١(١)، ولكن تم رفض الفرض العدمي أيضا عند مستوى معنوية ١% لمتغير النمو الاقتصادي عند مستوى level مما يعنى أنه متكامل من الرتبة 1(0)، وباستخدام إختبار (kpss) لجذر الوحدة إتضح أن كل المتغيرات متكاملة من الرتبة 1(o) كما يظهر فى الجدول التالى وبما أن المتغيرات مستقرة عند مستوياتهاعند مستوى معنوية 5% و1% حيث تم قبول الفرض العدمى لكل المتغيرات والذى يعنى أن المتغيرات مستقرة وهو عكس الفرض العدمى لإختبار (ADF) فإنه من الممكن إستخدام نموذج (VAR) فى التقدير .

جدول (٢) نتائج إختبار kpss بإستخدام Eviews.9

القرار	إختبار kpss			
	المستوى			المتغير
	إحصائية الاختبار	الإتجاه	فترات الإبطاء	
1 (0)	(0.0994)	ثابت	1	Ln GDP
1 (0)	(.691)	ثابت	4	Ln exrate
1 (0)	(0.432)	ثابت	4	Ln tourre

٢ - إستخدام نموذج (Vector Auto regressive Model) فى التقدير حيث أنه يتعامل مع كافة السلاسل الزمنية مهما كانت درجة تكاملها (٠) أو (١) أو (٢) المهم أن تكون مستقرة والتمثيل الرياضى لنموذج (VAR) هو: (Eviews 9 Users's Gide II)

$$yt = A1\ yt\text{-}1 + \ldots + Apyt\text{-}p + Bxt + Et \qquad (2)$$

حيث:

yt : هو متجه المتغيرات الداخلية.

xt : هو متجه المتغيرات الخارجية.

A, AP, B : هى مصفوفة المعادلات التى يتم تقديرها.

والمعادلة الرئيسية لنا مع أخذ فترة الإبطاء فى الإعتبار هى

$$Ln\ GDPg_t = \alpha_{11}\ Ln\ GDPg_{t-1} + \alpha_{12}\ Ln\ exrate_{t-1} + \alpha_{13}\ Ln\ tourre_{t-1} + C_1 + E_{it} \qquad (3)$$

حيث :

α , C المعلمات التى يتم تقديرها.

والنموذج محل الدراسة يعتمد على فترة إبطاء واحدة وتم التأكد من إستقرار النموذج حيث جميع المتغيرات تقع داخل الدائرة باستخدام (inverse root AR)، وتحديد درجة تأخير النموذج طبقاً لمعيار شوارز (Schwarz Information Criterion) وهنان كما يظهران فى الشكل والجدول التالى

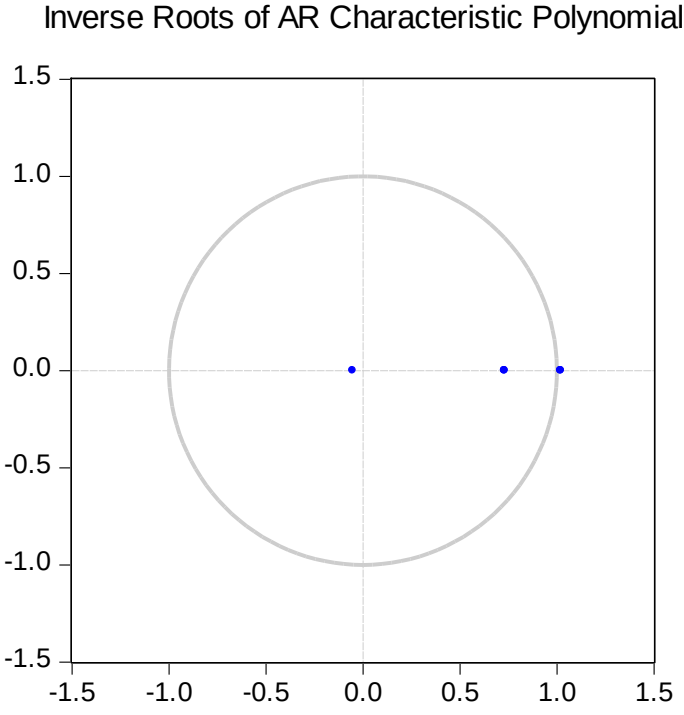

جدول (٣)

VAR Lag Order Selection Criteria

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
5.285864	5.389226	5.244061	0.038027	NA	-65.17280	0
2.134062*	2.547513*	1.966853	0.001445*	87.32936*	-13.56909	1
2.229329	2.952868	1.936714*	0.001450	13.72649	-4.177276	2

وبتقدير النموذج تم الحصول على المعادلات التالية من الجدول التالى

جدول(٤)

Vector Autoregression Estimates

LNTOURRE	LNEXRATE	LNGDP	
-0.223027	0.099800	-0.004789	LNGDP(-1)
(0.43389)	(0.07932)	(0.16219)	
[-0.51402]	[1.25827]	[-0.02953]	
-0.311842	0.785787	0.798478	LNEXRATE(-1)
(0.54760)	(0.10010)	(0.20469)	
[-0.56947]	[7.84989]	[3.90089]	
0.916979	-0.064070	0.184974	LNTOURRE(-1)
(0.12309)	(0.02250)	(0.04601)	
[7.44944]	[-2.84738]	[4.02013]	
1.245956	0.736345	-1.176578	C
(1.44187)	(0.26357)	(0.53897)	
[0.86412]	[2.79369]	[-2.18302]	

ومنه نحصل على المعادلة الرئيسية التالية

$$0.004 \text{ Ln GDP}_{(-1)} + 0.798 \text{ Ln Ex Rate}_{(-1)} + 0.1844 \text{ Ln Tourre}_{(-1)} - \text{Ln GDP}_t = -1.1765 \quad (4)$$

من المعادلة السابقة يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادى و الايرادات السياحية وعلاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادى حيث إرتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار يدعم النمو الاقتصادى ، ويظهر فى الجدول السابق أيضا باقى المعادلات التى توضح مدى التداخل بين المتغيرات وبتقدير المعادلة السابقة تم الحصول على النتائج التالية

جدول(٥) نتائج تقدير المعادلة الأساسية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.9765	-0.029525	0.162187	-0.004789	C(1)
0.0002	3.900885	0.204692	0.798478	C(2)
0.0001	4.020127	0.046012	0.184974	C(3)
0.0324	-2.183025	0.538967	-1.176578	C(4)

Equation: LNGDP = C(1)*LNGDP(-1) + C(2)*LNEXRATE(-1) + C(3) *LNTOURRE(-1) + C(4)

المصدر مخرجات برنامج eviews 9.

$$Ln\ GDPg_t = -1.1765 + 0.798\ Ln\ Ex\ Rate_{(-1)} + 0.1844\ Ln\ Tourre_{(-1)} \quad (5)$$

يتضح من المعادلة السابقة أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادى وكل من الإيرادات السياحية وسعر الصرف وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية. حيث أن زيادة الإيرادات السياحية بـ١% فى السنة السابقة يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي في السنة الحالية بـ١٨,% وذلك من خلال توفير المزيد من فرص العمل فى قطاع السياحة والعملات الأجنبية المختلفة وتطوير البنية التحتية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وأن زيادة (تحسن) سعر الصرف بـ١% في السنة السابقة يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بـ٧٩,% ،ويمكن تبرير هذه العلاقة الطردية بأن تحسن سعر صرف العملة المحلية يؤدى إلى زيادة الثقة فى الاقتصاد محليا ودوليا مما يوحى بالاستقرار الاقتصادى مما يؤدى إلى المزيد من النمو الاقتصادي خصوصا مع زيادة الطلب الخارجى على الصادرات وترشيد الواردات مع الابقاء على الواردات الضرورية فى شكل مستلزمات إنتاج لازمة للعملية الانتاجية مما يؤدى الى مزيد من فرص العمل ومزيد من السلع والخدمات المنتجة مما ينعش الطلب المحلى فى المجتمع ويزيد النمو الاقتصادى.

٣ - إختبار السببية (Granger Causality Test) وذلك لمعرفة مدى تسبب نمو متغير في نمو متغير أخر ويتكون من الفروض الإحصائية التالية:

H_0 : الإيرادات السياحية لا تسبب النمو الاقتصادى.

H_1 : الإيرادات السياحية تسبب النمو الاقتصادى.

وأيضاً:

H_0 : سعر الصرف لا يسبب النمو الاقتصادى.

H_1 : سعر الصرف يسبب النمو الاقتصادى.

ويبين الجدول التالى نتيجة إختبار السببية.

جدول (٦) نتيجة إختبار السببية بين التنمية السياحية وسعر الصرف والنمو الاقتصادى

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.6188	0.49119	26	LNEXRATE does not Granger Cause LNGDP
0.7820	0.24883		LNGDP does not Granger Cause LNEXRATE
0.0074	6.24497	26	LNTOURRE does not Granger Cause LNGDP
0.8624	0.14911		LNGDP does not Granger Cause LNTOURRE

ومنه يلاحظ أن هناك علاقة أحادية الاتجاه من الإيرادات السياحية إلى النمو الاقتصادي أى أن الإيرادات السياحية تسبب النمو الاقتصادي حيث قيمة (F) أقل من مستوى معنوية ١% وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وتم شرح أسباب ذلك سابقا بالاضافة الى أسباب أخرى منها أن زيادة الحركة السياحية الوافدة تنعش عمل العديد من القطاعات فى المجتمع والتى تقدم خدمات مثل النقل والترفيه والمشروبات حيث ينتعش الطلب الاستهلاكى ويوضح الجدول السابق أن سعر الصرف لا يسبب النمو الاقتصادي .

النتائج

هذه الدراسة عن العلاقة بين التنمية السياحية وسعر الصرف والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧ وكانت تهدف الى إختبار فرضية النمو الذى تقوده السياحة فى مصر مع دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادى وقد تم إستخدام نموذج الانحدار الذاتى (VAR) والذى إتضح من الاختبارات الخاصة به أنه النموذج الملائم للإستخدام فى هذه الدراسة وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية

١- هناك علاقة طردية بفترة إبطاء واحدة بين الايرادات السياحية والنمو الاقتصادي فى مصر حيث أن زيادة الايرادات السياحية فى السنة السابقة(٢٠١٧ كمثال) يؤدى الى زيادة النمو الاقتصادى فى السنة الحالية(٢٠١٨ كمثال).

٢- هناك علاقة طردية بفترة إبطاء واحدة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصرحيث أن تحسن سعر الصرف فى السنة السابقة(٢٠١٧ كمثال) يؤدى الى زيادة النمو الاقتصادى فى السنة الحالية (٢٠١٨ كمثال).

٣- من نتائج إختبار السببية توصلنا الى أن التنمية السياحية مسبب من مسببات النمو الاقتصادى في مصر.

التوصيات:

١- على الدولة تخصيص موارد مالية بصفة دورية ومستمرة لإنفاقها على جميع الخدمات المرتبطة بجذب و تنمية السياحة فى مصر.

٢- مراجعة السياسات الاقتصادية المسؤلة عن التقلبات فى سعر الصرف لما لها من تأثير على السياحة.

٣- مزيد من العمل على الترويج للاماكن السياحية فى مصر مما يعمل على جذب المزيد من السائحين.

٤- البحث عن عوامل جذب إضافية تعمل على زيادة الحركة السياحية الوافدة.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- عليوة، زينب توفيق، (٢٠١٤): "تقييم أثر النشاط السياحى فى النمو الاقتصادى فى مصر"، **بحوث إقتصادية وعربية**، العدد (٦٥)، ص١-٩٤.
- الباجورى، خالد عبد الوهاب، (٢٠١٦): "تأثير الفروق فى أسعار صرف الجنيه المصرى على الاقتصاد المصرى"، **اتحاد الغرف العربية**، عدد أكتوبر.
- شكرى , رشيد، (٢٠١٦): "السياحة والنمو الاقتصادى فى الجزائر: الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية"، **https:mpra.ub.uni-muenchen, MPRA paper NO.78731.**
- طه، بن حبيب، "خطوات تطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتى (VAR) باستخدام برنامج Eviews 9، **جامعة العربى التبسى**، تبسة،الجزائر.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Akay, H. et al, (2016): "Turkish Tourism, Exchange rates and income", **Tourism Economics,** Vol.23(1), PP.66-77.
- Antonakakis, N. et al., (2015): "How Strong is the Linkage between Tourism and Economic Growth in Europe?", **journal**

homepage: www.elsevier.com, Economic Modelling, 44,pp142-155.

- Arslanturk, Y.and S. Atan (2012): "Dynamic Relation between Economic growth, Foreign exchange and tourism incomes: An econometric perspective on Turkey", **Journal of Business, Economic & Finance,** Vol.1, Issue:1. pp30-37.
- Badr, M.and F. El-Khadrawi (2018): "Exchange Rate Volatility and Trade: An Empirical Investigation from the Egyptian Economy", **Applied Economics and Finance,** Vol.5, No.4, PP140-149.
- Bae, E. et al (2017): "The effect of Hallyu on tourism in Korea", **Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity,** PP.3-22.
- Boshkov, T. et al., (2018): "Estimating The Causality between Reer and Tourism-Led Growth", **International Journal of Information, Business and Management,** Vol.10, No.2.pp50-62.
- Citak,F (2018): "Exchange Rate and Turkish Tourism Trade", **International Journal of Economics and Financial Issues,** Vol.8, Issue 4.PP206-213.
- Dickey, D.A and W.A Fuller, 1991: "Likelihood Ratio Statistics for Auto Regressive Time Series Rout", Econometric, 44, PP.1057-1072.
- Elsherif,A (2016): "Exchange Rate Volatility and Central Bank Actions in Egypt: Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Analysis", **International Joural of Economics and Financial Issues,** Vol.6, NO, 3.pp.1209:1216.
- Eviews 9 User's Gwide 11, ISBN: 978-1-880411-278,1994-2015. HS Global Inc.
- Faragalla, S (2017): "Econometric Analysis for Tourism demand function in Egypt: A Dynamic Panel Data Approach", **Economic and Organization,** Vol.14, No.4, PP.321-332.

- Gao,X. et al (2018): "Does Exchange rate always affect the number of inbound tourists significantly in China?", **Theoreitcal and Applied Economics**, vol.xxv,No.1, PP.55-72.
- Nasr,S. (2016): "Raising Competitiveness for the Travel and Tourism Industry (The Case of Egypt)", **Journal of Faculty of Tourism and Hotels,** Fayoum University, Vol.(10), No.(2/2).
- Nduka.K (2018). "Modeling the Long-Run Relationship Between Exchange Rate-Tourism Pass-Through and Growth: The Case of Nigeria? ".**Munich Personal Re PEc Archive**. MPRA Paper No. 86584, posted 9.
- Omri, A., et al., (2015): "A panel anlaysis of the effects of oil consumption, International tourism, environmental quality and political instability on economic growth in MENA region", **Business School,** Working Paper Series.
- Ongan, S. et al (2017): "The Effects of Real Exchange Rates and Income on International Tourism Demand for the USA from Some European Union Countries**www.mdpi.com/journal/economies.**vol.5,NO.51
- Peace, O. I. et al., (2016): "Exchange Rate Fluctuation and Tourism Sector Output in Nigeria", **International Journal of Management and Business Administration,** Vol.3, Issue 1, PP.48-55.
- Phiri, A., (2015): "Tourism and economic growth in South Africa: Evidence from linear and nonlinear cointegration frameworks", **Munich Personal RePEc Archive (MRPA),** No.65000, Posten 12.
- Radwan,I. (2017): "Managing Hotels during Economic Challenges: A Case Study on HoAtels in Sharm El-Sheikh and Hurghada, Egypt", **Journal of Tourism and Hospitality Management,** Vol.5, No.2, PP.84-100.
- Ramzy, Y(2015): "Managing Egyptian Tourism Through Tourism Governance", **WEI International Academic Conference Proceedings,** The West East Institute.pp.62-72.

- Stauvermann,J.et,al (2016): "Effect to tourism on economic growth of Sri Lanka: Accounting for capital per worker, exchange rate and structural breaks", **Econ Change Restruct,** Springer Science Business Media, New.
- Tang C.,and I. Ozturk (2017): "Is tourism a catalyst of growth in Egypt? Evidence from Granger non-causality and the generalised variance decomposition analysis", **An International Journal of Tourism and Hospitality Research,** (Print) 2156-6909 (Online) Journal homepage: http://www.tandfonline.com/loi/rana20
- Tang, C.and S. Abosedra (2014): "The impact of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries", **journal homepage: www.elsevier.com,** Energy Policy,vol.68, pp.458:464.
- Thompson, A and H. Thompson (2010): "Research note: The exchange rate, euro switch and tourism revenue in Greece", **Tourism ecomics, vol.**16, NO.(3).
- Vita, G. and S.Kyaw(2016): "Tourism Specialization, Abosrptive Capacity, and Economic Growth", **Journal of Travel Research,** Vol.56,NO.(4).pp 423:435.
- Wahba.S. and R.Elanani(2017)."**The Exchange Rate Fluctuations and its Effect on International Tourism Demand Case study: Egypt, the period (2000-2016)** ".**Journal of Trousim Research**.Vol.17.
- **World** Development Indicators, Worldbank, 2017.